مراحل تطور مفهوم نهر الدولي لحوضي دجلة والفرات

إعداد

مصطفى قيس حمادي جبر

أ.د. عبدالرازق بسيوني الكومي

أستاذ الجغرافية الطبيعية المساعد، ورئيس قسم الجغرافية- بكلية الآداب جامعة طنطا

د.عيد ناجي شبلي

مدرس الجغرافية السياسية في قسم الجغرافية -كلية الأداب جامعة طنطا

المستخلص:

يهتم الرجال المعتمدون والباحثون كثيراً بالنهر الدولي ، ويمكن ملاحظة أهميته في المناطق الجافة وشبه الجافة . تعتبر سوريا والعراق من أجزاء البلاد التي تقع في مثل هذا الطقس بسبب الأمطار التي تهطل في أراضيهم . وحظيت مصادر المياه بأهتمام كبير وخصائصها المميزة بين المصادر الطبيعية الأخرى لما لها من أستخدامات مختلفة في أنشطة الحياة اليومية . وقد أهتم السياسيون بموضوع مشاريع المياه والري ، بسبب مشكلة المياه والأزمات الناتجة عن ذلك ، أزمتا المياه في النهرين – دجلة والفرات – وأنعكاساتها على الامن المائي كانت مهملة في الماضي ، لأن الباحثين لم يتعاملوا مع المشكلة من وجهة نظر سياسية ، مما دفع الطالب إلى أعطاء هذه المشكلة .

الكثير من الإهتمام لأهميتها السياسية والأقتصادية؛ في دراسة السياسة المائية الإيرانية التي تعاملت مع مجاري المياه العراقية الآتية من إيران وتدخل العراق ، ومشروع الري الذي تنوي هذه الدول تحقيقه ؛ مما يفسر سبب دمار مشاريع الذي سيحدث في العراق وسوريا .

لذلك وجد الطالب أنه من الضروري دراسة الوضع القانوني لهذين النهرين وفق قواعد القوانين الدولية والمعالجات الدولية المتعلقة بالأنهار الدولية التي تعطي حق أستعمال المياه للدول التي يوجد فيها هذان النهرين .تنوي إيران تصدير مياهها نحو الخليج العربي ، من أجل الحصول على جذور مهمة في هذه المنطقة بعد الأحتلال الأمريكي للعراق . وتحاول أيقاف النفوذ الأمريكي في دول الخليج العربي قبل الأحتلال الأمركي لها . كما تحاول تركيا تحقيق أهدافها السياسية والأقتصادية والأستراتيجية من خلال سياسة مائية في هذين النهرين ، وتتمنى أن يكون لها دور كبير في هذه المنطقة وتجبر العراق وسوريا على اتباع سياستها في هذا المجال ، من خلال إقامة العديد من الري مشاريع على هذين النهرين مثل مشروع (مشروع شرق الاناضول) ومشروع (اليسو) وتجاهل حق العراق سوريا في هذه المياه . علاوه على ذلك فإن تركيا تحاول أن تجعل مشروع تعاون في الري بين إسرائيل وبينها ضد العراق وسوريا ، وهذه المشاريع يكون لها أثر سيء على العراق وسوريا .

أن السياسة المائية لإيران في جنوب العراق ، ومنطقة الاهوار ، ومن خلال السياسة المائية لإيران في جنوب العراق ، وحدث مثل هذا الأجراءات عندما كانت مياه (نهر الكارون) بأتجاه أراضي إيران بدلاً من أتجاهها الطبيعي نحو العراق والأنهار الأخرى التي تغذي هور الحوازة . ويؤثر هذا العمل على الحياة اليومية لأهالي الجنوب في العراق ، وخاصة في صيد الأسماك هناك ، كما تأثرت سوريا من الساسية التركية من خلال مشاريع الري التي أقيمت على نهر الفرات وكان لهذا الإجراء الاثر السيئ في الحياة اليومية للشعب السوري على ضفاف الانهار وهذا الإجراء يطلب من سوريا والعراق الوقوف . ضد هذا المشروع التدميري وإلزام تركيا بتزويد سوريا والعراق بأجزاء من المياه التي أجاز قانون المياه الدولي لهذين البلدين الحصول عليها .

الكلمات الإفتتاحية: حوضي دجلة والفرات- نهر الدولي- موارد المائية- نهر دجلة - نهر الفرات

تمهيد:

انشأ الجوار الجغرافي بين العراق وتركيا مصالح متوافقة في بعض الأحيان ، ومتناقضة في أحيان أخرى بين البلدين . وكانت المصالح المتوافقة مبعثآ لعلاقات تعاون وتفاهم مشترك ، مثلما أثارت المتناقضة منها المخاوف والمشكلات بين الجارين . وعلى الرغم من خصوصية روابط التاريخ والدين والثقافة بين العراق وتركيا لمدة طويلة ، إلا أن التطورات المعاصرة في العلاقات العراقية – التركية أتسمت بالتميز تارة والفتور تارة أخرى ، وتمثل هذه المتناقضات في العلاقات بين الطرفين تراكمات السياستين : الخارجية والداخلية لكلا البلدين منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة في عام (١٩٢٣) ، مروراً بثلاثة حروب طاحنة خاضها العراق على مدى أكثر من عقدين من الزمان ، كان لتركيا فيها مواقف سياسية متباينة تجاهه ، تمثل انعكاس الأتجاهات في مراكز صنع القرار في تركيا .وكانت المياه من أبرز الملفات العالقة التي تستخدمها تركيا أداة للهيمنة على العراق وخاصة في الوقت التي تكون العلاقات بين الدولتين متوتره ، بحيث برز دور هذا الملف بعد احداث عدد من التحولات المحلية في كلا البلدين التي تتمثل في الأحتلال للعراق عام (٢٠٠٣) ، وأستلام حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام (٢٠٠٢) ، وحدوث تغيير كبير في سياسات الحكومة التركية التي تم تشكيلها من قبل هذا الحزب ، خاصة تجاه هذه الملفات العالقة بين البلدين ، ودور تركيا في العراق عن طريق هذه القضية الرئيسية التي تربط البلدين والتي تستخدمها تركيا في بعض الأحيان كأوراق ضغط على العراق .وأستطاعت تركيا من استخدام المياه من أجل تعزيز دورها الذي يمكن أن يؤديه هذا العنصر وسط المنظومة الإقليمية التي تربط بها ، إلى جانب موقعها الجيوستراتيجي بين الشرق والغرب ، وأرتباطاتها الجيوسياسية مع أطراف وقوى إقليمية متعددة سياسية وأقتصادية وعسكرية . فتركيا تتطلع للعب دور إقليمي فاعل عن طريق أستخدام عناصر القوة المتاحة للقرار التركي وخصوصآ عنصر المياه في تدعيم دورها الإقليمي فضلآ عن المزايا الأقتصادية

التي ستؤمن لها مواجهة مشكلاتها الأقتصادية . لذلك يعد ملف المياه من جذور القضايا العالقة بين العراق وتركيا ، وهو من الأمور التي حدثت فيها تطورات بعد صعود حزب العدالة والتنمية الى السلطة والأحتلال الأمريكي للعراق ، إذ تحتل مسألة الموارد المائية قمة أولويات القسم الأكبر من دول الوطن العربي ومصالحها ، لذا فان الحديث عن الأمن الوطني او الامن الغذائي لدول هذه المنطقة ، هو مجرد حديث بلا مضمون في ظل غياب وفرة الموارد المائية خاصة اذا علمنا ان الموارد المائية في غالبية هذه الدول تاتي من خارج حدودها السياسية بأستثناء تركيا ؛ مما يؤثر على الامن المائي لهذه الدول وتوتر العلاقات بينهما . لذا تأتي هذه الدراسة لتلقي الضوء على قضية النزاع على المياه بين تركيا والعراق في ملف المياه عن طريق البحث في جذور هذه المشكلة بين تركيا والعراق ومن تقسيم المياه المشتركة ، إلى جانب البحث دراسة المشاريع المائية التركية وأثرها في طبيعة العلاقات العراقية – التركية إلى الوقت الحاضر .

تطور مفهوم النهر الدولي

١.مراحل تطور مفهوم النهر الدولي :

إن موضوع الأنهار الدولية (المجاري المائية الدولية) يكاد ينفرد القانون الدولي العام من حيث عدم وجود قواعد آمره تحكم تفاصيله ، وسبب ذلك يعود الى إن الأنهار الدولية مختلفة في أوضاعها وظروفها السياسية والجغرافية . إن تعبير الانهار الدولية في القانون الدولي التقليدي يقصد به (المجاري المائية الدولية) ، التي تفصل بين أو تعبر أقليم اكثر من دولة ، وأستخدمت تسمية المجاري المائية الدولية في الأمم المتحدة ومؤتمرات أخرى كمؤتمر الامم المتحدة للمياه عام ١٩٧٧ ، وأتفاقية نيويورك عام ١٩٩٧ ، وللنهر الدولي معياران :

الأول : ذو وظيفة سياسية لأنه يتعلق بأقليم أكثر من دولة .

الثاني : اقتصادي فهو أداة للحياة الأقتصادية الدولية ، الأنهار الدولية قد تكون انهار متآخمة والتي تكون أحدى ضفتيها حدوداً دولية بين دولتين ، أو أنهاراً حدودية أي التي تكون خط الحدود بين الدولتين أو أكثر ، أو أنهاراً متتابعة أي تمر في أقليم أكثر من دولة بالتتابع ونهري دجلة والفرات من هذا النوع ، كما يجب عدم أغفال الأستخدامات المعيشية من مياههما في جميع الحسابات لأن ذلك يترتب عليه أثاراً قانونية.

فالأنهار الدولية أدخلت في أستراتيجيات الدول منذ القرن الثامن عشر في مجال محدد هو أستخدامها للأغراض الملاحية ، فمؤتمر فينا عام ١٨١٥ أعاد تنظيم البيت الأوربي بعد حروب نابليون ، ومما توصل اليه عقد اتفاقية تنظيم الملاحة في الأنهار الدولية وكان الهدف الرئيسي هما نهري الدانوب والراين ، ولم تتطرق الاتفاقيات الأوربية والأمريكية الى أستخدام الأنهار الدولية لغير

الملاحة الان نادراً، وكان السبب هو كثرة الثلوج والامطار ، في حين لجأت الى ذلك دول أمريكا الجنوبية منذ القرن التاسع عشر ، ولغزارة الامطار وسقوط الثلوج في منطقة الشرق الاوسط ولقلة السدود ، فالمنطقة لم تضع في أستراتيجيات كأحد العوامل المهمة.

وبسبب المتغيرات المناخية في انحاء العام وحلول الجفاف وأرتفاع درجات الحرارة باتت الأنهار تشكل عصباً حياتياً لكثير من الدول وخاصة في الشرق الأوسط ، فمنذ بدايات القرن الماضي بدأت الدول المتشاطئة بعقد أتفاقيات ــ ثنائية أو متعددة الأطراف حول الأنهار الدولية لتنظيم أستخدام وتقاسم المياه ، متشاركة المشاكل في النصف الثاني من القرن الماضي ، وأمثلة على ذلك مشكلة نهري دجلة والفرات بين العراق وسوريا وتركيا ، نهر النيل بين مصر والدول المتشاطئة عليه ، ونهري الاردن والليطاني مع الكيان الإسرائيلي ، والفروع التي تصب في نهر دجلة والتي تنبع من ايران والخلاف بين الدولتين ، أتفاق الهند وباكستان عام ١٩٦٠ حول نهر أندوس ، والمعاهدة التي أبرمت بعد خلافات بين الدول المتشاطئة على نهر الأمزون في عام ١٩٧٨ لتنظيم التعاون في النهر . وفي نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الحادي والعشرين .

تعالت الصيحات حول شحة مياه الانهار غير متوقع في منطقة الشرق الاوسط ، ونظراً لعدم وجود اتفاقيات لتقسيم المياه لمعظم الانهار ، عمدت دول المنطقة ذات العلاقة بالأنهار الدولية لها مكانتها في العلاقات الدولية ، فقد أثارت خلافات بين الدول ولكنها لم تصل الى حد النزاعات المسلحة لهذا كانت تحل بطرق سلمية شأنها شأن كل الخلافات التي تحدث بين الدول التي تلجأ إلى الطرق السلمية في تسويتها [١]. ونذكر بأختصار أهم تلك الوسائل [٢]:

١. المفاوضات المباشرة : بين اطراف الخصومة والنزاع ، وعند التوصل الى اتفاق بين الاطراف وخاصة عند وجود حسن النيه لديهم ، تنتهي المفاوضات بعقد معاهدة بهذا الخصوص نتطرق الى جميع التفاصيل.
٢. اللجان التحكيمية : وهي وسيلة لتسوية النزاعات والخصومات وقد أستخدمت كثيراً في مجالات متعددة منها بخصوص الأنهار الدولية ، وتلجأ اليها الأطراف المتنازعة عند عدم النجاح.
٣. المؤتمرات : قد يتفق الأطراف على نهر دولي ، بعقد مؤتمر وغالباً يكون أقليمياً ، وعند توافر الامور الأيجابية لهذا المؤتمر فإنه ينتهي بعقد أتفاقية تسوى بموجبها جميع وجهات النظر المختلفة .
٤. عن طريق الهيئات والمنظمات الدولية : وتكون عادة ذات علاقة بالأنهار أو بالخلافات الناجمة عنها.
٥. عند فشل الطرق السالفة في الوصول الى حل الخلافات ، قد يتفق الاطراف الى رفع الأمر محكمة العدالة الدولية ، أو محكمة أخرى مختصة بالنظر في الموضوع وأصدار حكم فيه ، ويكون عادة ملزماً للأطراف. ومن اهم المرجعيات الخاصة بنهر دجلة والفرات وأضافة الى المرجعيات العامة هي:

١. معاهدة لوزان ١٩٢٠: فقد نصت المادة (٣) من هذه المعاهدة على تشكيل لجنة مشتركة من سوريا والعراق وتركيا مهمتها معالجة ما ينجم عن أستعمال مياه نهري دجلة والفرات من مشاكل.

٢. المعاهدة العراقية – التركية ١٩٤٦: اتفاقية صداقة وحسن الجوار وعالج أحد البروتوكولات الملحقة بها :موضوع تنظيم مياه نهري دجلة والفرات والانتفاع بها بين الدولتين والتشاور وتبادل المعلومات وأعلام تركيا للعراق عند مشاريع بناء سدودها والالتزام بالاتفاق لخدمة مصالح الطرفين.
٣. بروتوكول التعاون الأقتصادي والفني بين العراق وتركيا ١٩٧٧ : وجاء فيه حل الاتفاق على مليء خزاني كيبان والحبانية.
٤. بروتوكول التعاون الأقتصادي والفني بين العراق وتركيا ١٩٨٠ : وجاء فيه حول السيطرة على تلوث في المياه المشتركة ، وكذلك أقتراح الطرق والأساليب التي تؤدي الى تحديد كمية المياه المعقولة والعادلة التي يحتاجها الطرفين ،إن المرجعيات السابقة قد صيغت بصورة ضبابية وتعطي كل الحق لتركيا أن تترك مامعمول به في المعاهدات الجماعية ومايطبق في دول العالم وتبتكر الطرق التي تخدم مصالحها .[١]

ومما سبق يتضح للطالب بأن وجود تشريع دولي ملزم بات ضرورياً وهذا ماسعت اليه الامم المتحدة عام ١٩٩٧ فشكلت لجاناً من الخبراء القانونيين والفنيين والتي قامت بدراسة الموضوع بعمق وحددت بصورة قانونية وفنية التعاريف الفنية لتحديد كمية ونوعية المياه السطحية والجوفية من الانهار الدولية بشكل لالبس فيه ولكي تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول فانها تحتاج لمصادقة (٣٥دولة) ولحد الآن لم يصادق عليه إلا (١٤ دولة).

ويلاقي مفهوم النهر الدولي اهتمام الباحثين عموماً ، وصُناع القرار بشكل خاص في دول العالم ، حيث تبرز أهميته في المناطق الجافة وشبه الجافة ، بسبب التذبذبات المطرية التي تسود ،البلاد (كالعراق مثلاً) ، وتؤدي الى انخفاض معدلات التساقط وازدياد معدلات التبخر وتؤدي الى قلة معدلات التغذية المائية للحوض المائي والمياه الجوفية المتجددة[٤].

ولابد الطالب من الإشارة إلى الموارد المائية ضمن منطقة الدراسة ، فضلا عن التعريفات للمفاهيم المائية التي سترد ضمن الدراسة بكونها خطوات مهمة للدراسة وتحظى الموارد المائية بأهمية مميزة بين الموارد الأخرى ، إذ ان الموارد المائية هي هبات طبيعية قد وهبها الله سبحانه وتعالى للإنسان فهي الأصل في ديمومة الحياة ، لاستخداماتها المتعددة وإمكانية استعمالاتها في مختلف الصعد الحياتية وهذا يجعلها تختلف عن الموارد الطبيعية الاخرى ، فهي تمثل مناطق جذب للإنسان للعيش عليها ، وتعتمد بصورة عامة هذه المياه على مصدر أساسي وهو التساقط بمختلف أنواعه (الأمطار والثلوج) ، أما المياه التي تتواجد او تتغلغل في باطن الأرض فيطلق عليها مياه باطنية (الجوفية) وتسمى بالخزين المائي الجوفي.

إن المتفحص للخريطة المائية لمنطقة الدراسة ، يرى أن حوضي دجلة والفرات تنبع مياهها من تركيا والتي تعد دول المنبع وتصب في العراق وسوريا واللذان يعدان دولتي المصب ، فضلا عن المياه الجوفية والتي تعد خزين مائي مساعد لمياه الأنهار الجارية للدول المتشاركة في مياه حوضي دجلة والفرات، ويلاقي مفهوم النهر الدولي اهتمام الباحثين عموماً ، وصُناع القرار بشكل خاص في دول العالم ، حيث تبرز أهميته في المناطق الجافة وشبه الجافة ، بسبب التذبذات في كمية الأمطار

التي تسود البلاد (كالعراق مثلاً) ، وتؤدي الى انخفاض معدلات التساقط وازدياد معدلات التبخر وتؤدي الى قلة معدلات التغذية المائية للحوض المائي والمياه الجوفية المتجددة[٤].

ولابد للطالب من الإشارة إلى الموارد المائية ضمن منطقة الدراسة ، فضلا عن التعريفات للمفاهيم المائية التي سترد ضمن الدراسة بكونها خطوات مهمة للدراسة وتحظى الموارد المائية بأهمية مميزة بين الموارد الأخرى ، إذ ان الموارد المائية هي هبات طبيعية قد وهبها الله سبحانه وتعالى للإنسان فهي الأصل في ديمومة الحياة ، لاستخداماتها المتعددة وإمكانية استعمالاتها في مختلف الأصعدة الحياتية وهذا يجعلها تختلف عن الموارد الطبيعية الاخرى ، فهي تمثل مناطق جذب للإنسان للعيش عليها ، وتعتمد بصورة عامة هذه المياه على مصدر أساسي وهو التساقط بمختلف أنواعه (الأمطار والثلوج) المياه الجوفية.

وبالنظر للخريطة المائية لمنطقة الدراسة يتبين أن حوضي دجلة والفرات تنبع مياهها من تركيا والتي تعد دول المنبع وتصب في العراق وسوريا واللذان يعدان دولتي المصب ، فضلا عن المياه الجوفية والتي تعد خزين مائي مساعد لمياه الأنهار الجارية للدول المتشاركة في مياه حوضي دجلة والفرات.

موارد المياه المتاحة في العراق :

أثرت التضاريس وطبيعة المناخ في أنتشار السكان في العراق على نحو يخالف ماهو مألوف في كثير من الدول . ففي الوقت الذي يميل الناس الى الإقامة في السهول والابتعاد عن المرتفعات والمناطق الصحراوية نظراً لمحدودية حجم المساحات القابلة للزراعة وتفرقها نرى المرتفعات كثير ما تجذب السكان فتبدو الكثافة السكانية فوقها أكبر من الكثافة السكانية في المناطق المحبط بها وتبرز في المنطقة عدد من المرتفعات المأهولة في مرتفعات كردستان العراق وجبال اليمن وعسيو على سبيل المثال.

أذ يرتبط ذلك بعوامل أعتدال المناخ وكثرة الأمطار وتختلف المصادر المتاحة في العراق الذي يعتمد أساساً على المياه السطحية من انهار دولية كبيرة كنهري دجلة والفرات . وتنقسم الموارد عامة الى موارد مائية طبيعية تقليدية : تشمل الصرف الصحي والصرف الزراعي وتحلية مياه البحر . وتتمثل الانهار الرئيسية في العراق بنهري دجلة والفرات الذين سيتم التركيز عليها بشكل أكثر تفصيلاً كونهما يدخلان في إهتمامات هذه الدراسة إذ ينبعان من الاراضي التركية وكالآتي:

١. نهر الفرات : ينبع من تركيا وسيدخل سوريا والعراق ويصب في الخليج العربي ، كما انه يتلقى روافده من الدول الثلاث ، ويعد أكبر نهر فالعراق ويبلغ طوله (٢٨٠٠)كم ، منها الف كيلومتر في تركيا حيث منبعه من المنطقة الجبلية **الواقعة** شمال منطقة اوخروم التركية ، والذي يزيد أرتفاعها عن ثلاثة آلاف متر فوق مستوى سطح البحر ، ويتكون النهر من التقاء نهران هما (فرات صو الشمالي) ، الذي تقع منابعه العليا في جبل (دوملو) ، و(ومراد صو الجنوبي) والذي تقع منابعه العليا في جبل أصاغي[١].

ويدخل نهر الفرات الأراضي السورية عند جرابلس حيث يصب الى الجنوب منها لحوالي (٣٠) كم رافد (الساجور) ، ثم يجري النهر داخل الأراضي السورية مبتعداً عن البحر المتوسط نحو الجنوب والجنوب الشرقي حتى منطقة (حصيبة) في قضاء

القائم الواقعة على الحدود العراقية – السورية ويلتقي بنهر دجلة في مدينة (القرنة) جنوب العراق ليشكلا نهراً واحداً يصب في شط العرب في الخليج العربي ، أذ يبلغ طول شط العرب الكلي (١٨٠) كم حتى مصبه في الخليج العربي[١].

٢. نهر دجلة : ينبع من تركيا ويدخل العراق بعد أن يمر بعد ان يمر بمسافة نحو (٤٠-٥٠) كم في سوريا ويلتقي بالفرات في العراق ، ويتغذى النهر في أجزاءه الواقعة في تركيا بكميات من المياه اكثر مما يتناسب مع مساحته ، وذلك لارتفاع أراضيه وكثرة أمطارها ، وثلوجها ، ويرفد نهر دجلة بعد دخوله العراق خمسة روافد رئيسية تبدأ بالشمال بنهر الخابور والزاب الكبير وهما اكثر هذه الراوفد وينبعان من تركيا ، ثم الزاب الصغير وينبع من إيران ، ثم نهر العظيم ويقع بأكمله داخل العراق والرافد الاخير هو نهر ديالى الذي ينبع من إيران وتمد هذه الروافد نهر دجلة بكمية من المياه قدرها (٦٥.٧٧%) من مجموع مياهه السنوية[٢]

٣. المياه الجوفية : يتكون حوض المياه الجوفية بشكل طوبوغرافي أو تركيبي في طبقة أو عدة طبقات حاملة للمياه الجوفية ، ويسمح هذا الشكل بتخزين المياه ، كما يسمح لهذه المياه بالحركة بحكم تفاديه الطبقات المكونة للحوض [٣]. وتتمتع الصحراء القريبة من العراق بخزين كبير من المياه الصالحة للزراعة ، بل إن بعض الدراسات تشير الى أن المياه الجوفية في شمال العراق هذه الصحراء (الحدود السورية) صالحة حتى لاستخدامات الطبية بحيث لا تتجاوز ملوحتها عن ٢% ديسيمتر/ متر كمياه وادي أصواب الواقعة شمال هذه الصحوتزداد باتجاه الجنوب حتى تصل بحدود ٤ ديسيمتر/ متر مع ذلك فهي تصلح لزراعة المحاصيل المتحملة للملوحة كم هو الحال في صحراء البصرة جنوب العراق[٤]

تتواجد المياه الجوفية الصالحة للاستخدام على أعماق تتراوح بين ٢٠٠-٢٥٠ متراً ، ويمكن أستغلالها في جميع المجالات سواء كان زراعياً أو صناعياً أو حيوانياً أو بشرياً، ويتم إستخراج مياه هذه الآبار عبر المضخات الساحبة (الغطاس) التي تعمل على الطاقة الكهربائية أو نظام التوربين ، من خلال ما تقدم يتبين ان هذه المياه تعد مصدراً استراتيجياً، وتتعتبر مياه الأمطار المخزونة في السدود هي المصدر الرئيسي للاستخدامات الزراعية في تلك البيئات . وتعد مورداً رئيسياً للمياه والتي يقل فيها المطر عن الحاجة الفعلية حيث يسود فيها الجفاف وأغلب أنهارها الفرعية باتت مدروسة كما هو الحال في محافظة ديالى وسط العراق .

ويرى الطالب إن الظروف التي نشأت فيها حضارتا العراق ومصر مثلاً جعلت منها بلدين يرتبطان بأسماء الأنهار الخالدة التي يجري فيها ، ففي العراق أرتبط أسم الفرات باسم دجلة ليكونا حضارة بلاد الرافدين ، وأفرز نهر النيل حضارة وادي النيل .

المنبع ببعض المشاريع في أعالي الأنهر ، الأمر الذي يتسبب بنقص في منسوب المياه التي تقع أسفل النهر(دول المصب) ، يضاف الى ذلك ازدياد الطلب وارتفاع الاستهلاك وتقدم مستوى المعيشة والحاجة الأساسية للمياه للاستخدامات الصحية والبيئية والتنموية ، وذلك سيؤثر على نحو كبير على الأمن المائي والغذائي بحكم الاشتباك على المستوى الإقليمي بدول الجوار المحيطة ، الامر الذي زاد من احتياجات العراق للمياه.

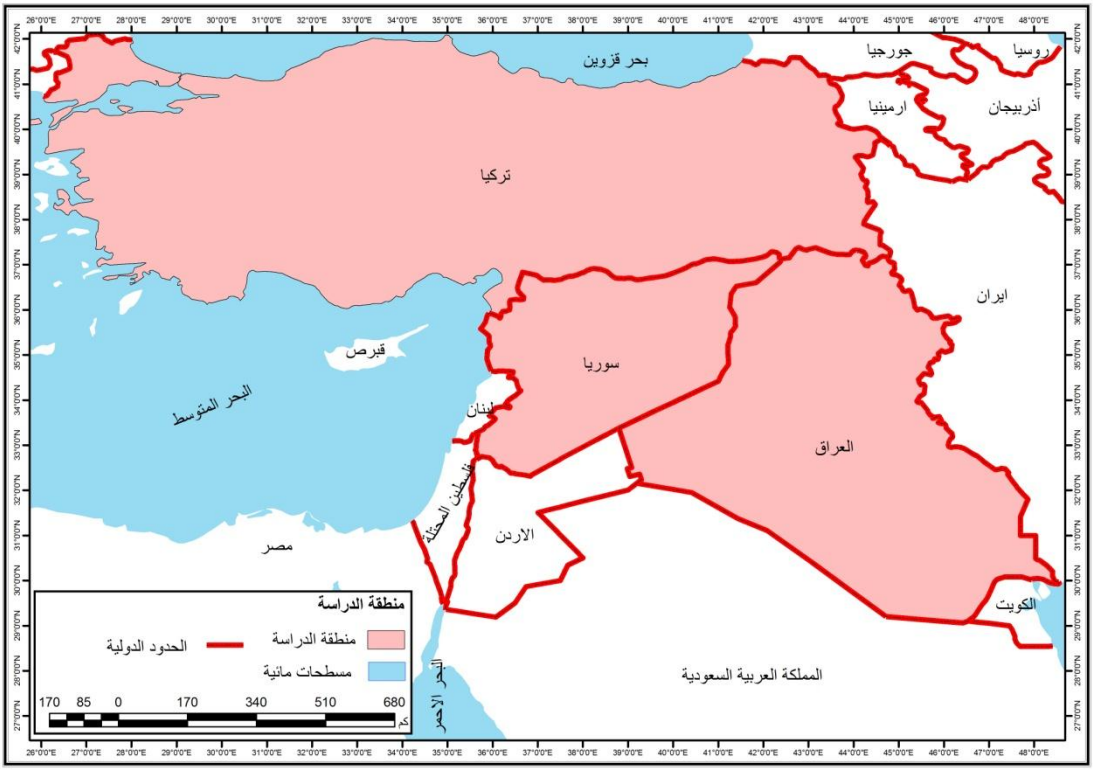

شكل (١) منطقة الدراسة

مساحة حوضي نهري دجلة والفرات:

تبلغ مساحة حوض نهري دجلة والفرات داخل الأرضي التركية (١٨٤٩١٨) كم٢ منها (١٢٧٣٠٤)كم٢ مساحة حوض نهر الفرات و (٥٧٦١٤) كم٢ مساحة حوض نهر دجلة (١٠) ، وهي بذلك تشكل ما نسبته (٢٣%) من مساحة تركيا وحوالي (٢٠%)من مساحة حوض النهرين الكلية والبالغة (٩١٧٩١٠) كم٢ والموزعة على الدول المتشاركة فيه كما هو الحال في الجدول أدناه:

جدول (١)[١]

مساحة حوضي نهري دجلة والفرات في الدول المشاركة فيهما

ت	الدولة	المساحة / كم٢	النسبة المئوية من الحوضين %
١-	العراق	٤٣٠٠٠٠	٤٦.٨٥
٢-	تركيا	١٨٤٩١٨	٢٠.١٤
٣-	سوريا	٧٦٨٣٤	٨.٣٧
٤-	إيران	١٦٠١٥٨	١٧.٤٤
	المجموع	٨٥١٩١٠	١٠٠

(١)المصدر: الجدول من عمل الطالب

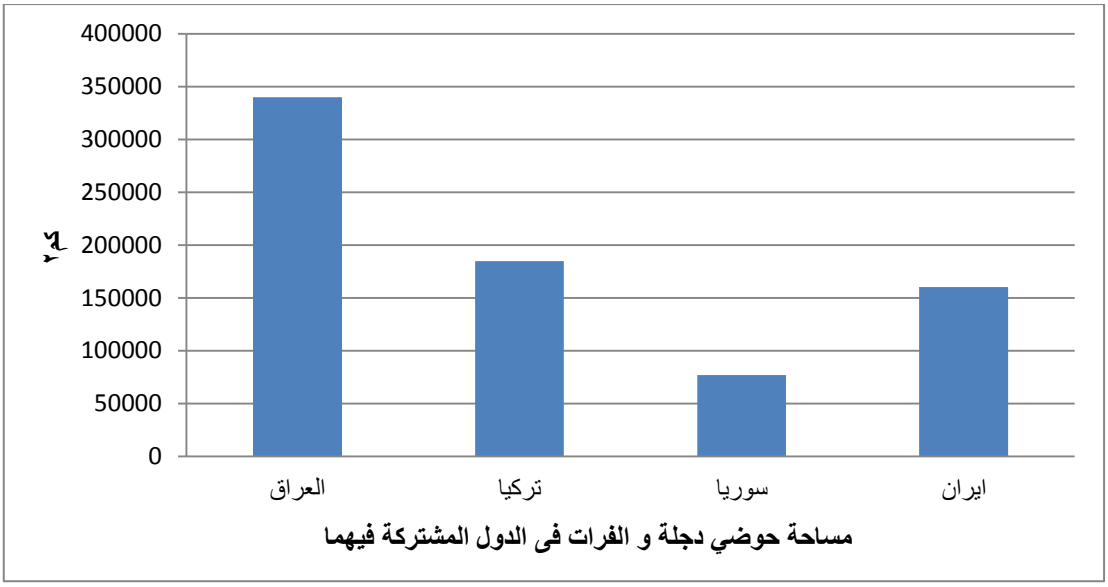

الشكل (٢) مساحة حوضي دجلة والفرات في الدول المشتركة فيهما

(١)الجدول من عمل الطالب،بالأستعانة ب د.كنانة ، محمد سعيد، أحواض أعالي نهري دجلة والفرات وأهميتها، مؤسسة البحث العلمي، مجلس التخطيط، معهد بحوث الموارد الطبيعية، التقرير العلمي رقم(٧)، ١٩٧٦، ص٨.

يتضح من الجدول (١) بأن حصة العراق من مساحة حوضي دجلة والفرات هي الأكبر من بين الدول المتشاركة في مياه الحوضين مما يتطلب من دول المنبع الأخذ بنظر الأعتبار حجم الوارد المائي ، لاتناسب مع حجم المساحة الحوضين بسبب سياسة تركيا المائية وأستئثارها بمياه الحوضين لمشاريعها المائية وهو خلاف لقواعد القانون الدولي .

١- نهر دجلة:

ينبع نهر دجلة من السفوح الجنوبية لسلسلة جبال طوروس الواقعة جنوب شرق تركيا ويلتقي مع نهر الفرات عند مدينة (القرنة) في العراق مكونين شط العرب ، ويبلغ طول نهر دجلة من ديار بكر الى ملتقاه بنهر الفرات (١٧١٨) من منها (١٤١٨) كم داخل الأراضي العراقية و (٢٥٠) كم في تركيا و(٥٠) كم مشتركة بين سوريا وتركيا(١).

٢- نهر الفرات :

يبلغ طول نهر الفرات من منابعه العليا في ديارين (جبال الاداغ) إلى ملتقاه مع نهر دجلة عند (القرنة) داخل الأراضي العراقية حوالي (٣٠٠٠) كم ومنها (١٢٣٠) كم في تركيا و (٧١٠) كم في سوريا و(١٠٦٠) كم في العراق .

٣- نهري دجلة والفرات من وجهة النظر القانونية لنهري لدجلة والفرات(من حيث مفهوم النهر الدولي):

إن التخطيط لاستغلال الموارد المائية ضمن الحوض يبدو أمراً ميسوراً فيما لو كانت الحدود النهرية تتطابق مع الحدود السياسية للدولة ، إلا أن مثل هذه التخطيط يكون صعب ومعقد عندما يقع الحوض النهري ضمن الحدود السياسية للعديد من الدول، ويُعَد ذلك انتهاك الحقوق المائية لدول الحوض وقد تتضارب مع مصالح الدول الأخرى المشتركة ضمن الحوض النهري ، وقد يكون هذا التضارب لا يتطابق مع قواعد القانون الدولي والعرف الدولي وحتى مع الاتفاقيات المعقودة مع دول الحوض (٢).

وبما أن نهري دجلة والفرات تشترك به العراق وسوريا فقد ظهرت معهما عدة مشكلات مع الجانب التركي والتي نرى لكل منها حقوق مكتسبة في مياه النهرين ، وهذا الأمر يدعو الى ضرورة الاتفاق والتفاهم لوضع الصيغ القانونية وبموجب هذه الصيغ يتم تحديد الحصة المائية لكل دولة من دول الحوض ، ولكن تجاهل تركيا لحقوق الدول المشاركة في حوضي دجلة والفرات يدفعنا لعدة تساؤلات ؟ كالاتي:

هل أن قيام تركيا بتنفيذ العديد من المشاريع والخزانات والسدود التي تم انجازها والتي هي حالياً قيد الانجاز واستئثارها بكميات كبيرة من مياه كلا النهرين (دجلة والفرات) هو عمل يتفق وأحكام القانون الدولي أم سيتعارض معه؟ وما هو تأثير المشاريع المائية التركية على العراق باعتباره دولة مصب؟

للإجابة عن هذا التساؤل يرى الطالب أنه من المفيد دراسة هذا الموضوع من وجهة النظر القانونية على وفق أحكام وقواعد القانون الدولي الذي يستمد مصدره الأساسي من الفقه الدولي وأحكام القضاء والجمعيات والمنظمات الدولية وأيضاً من عدد كبير من المعاهدات الخاصة والعامة التي يكون لها العلاقة باستثمار مياه الأنهار الدولية ، ليستطيع العراق الحصول على حصصه المائية المكتسبة من نهري دجلة والفرات ولمقتضيات الدراسة ستجري متابعة مراحل تطور المفهوم الدولي وكالآتي:

أ- معاهدة باريس للسلام في ١٨١٤/٥/٣٠م وتعد هذه المعاهدة اول من أشار للأنهار الدولية ، إذ شملت جميع الأنهار الدولية التي من المحتمل أن يكون بؤراً للصراع.
ب- الوثيقة التاريخية لمؤتمر فيينا عام ١٨١٦ م والتي أشارت الى تعريف الأنهار الدولية بأنها الأنهار الصالحة للملاحة التي تفصل وتخترق عدة دول وهذه الوثيقة أعطت الصفة الملاحية للأنهار الدولية (١).

ت- بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٠ م اصدرت المحكمة الدائمة للعدل الدولية حكماً يتعلق بمفهوم النهر الدولي جاء فيه (إن عبارة النهر الدولي تشمل جميع فروعه وروافده (٢).

ث- بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عقدت معاهدة فرساي في ١٩١٩/٦/٢٨م ، إذ أوصت بعقد مؤتمر دولي برعاية عصبة الأمم وانطلاقاً من تلك المعاهدة عقد في ١٩٢١/٤/٢١م مؤتمر في برشلونة لمناقشة واقع النقل والمواصلات حضره ممثلي أربعين دولة ومن أهم مقررات هذا المؤتمر هو عقد اتفاقية لتنظيم مجاري المياه الصالحة للملاحة ذات الأهمية الدولية (٣).

ج-في عام ١٩٦٦ عقد مؤتمر هلسنكي وتم التوصل الى تعريف أوسع وأشمل للنهر الدولي ، إذ تم الأخذ في الحسبان كتلة المياه المتدفقة من وحدة المجرى وتم تحديد قواعد ونصوص قانونية تحكم مسار الاستثمار المائي لدول الحوض ، إذ اصبحت تعريف النهر الدولي (هو مجموع المياه التي

تشكل جزءاً من وحدة المجرى المائي الذي يخترق حدود أكثر من دولة (٤). مما تقدم يرى الطالب أن القانون الدولي قد أضاف السعة في مفهوم النهر الدولي بعد أن كان يقصد به النهر الصالح للملاحة الذي يفصل ويخترق أقاليم عدة (٥).

إضافة على ما تم ذكره فأن مفهوم النهر الدولي التي اعتمدتها المنظمات الدولية وفقهاء القانون الدولي لاتزال تعاني من الالتباس والغموض لدى عدد كبير من الدول المتشاركة في حوض نهري واحد ، لذلك نجد دول المنبع تستخدم الوصف الأكثر ملائمة ونفعاً لها، كما نلاحظ بأن تركيا تعتبر نهري دجلة والفرات هما نهران عابران للحدود وتبتعد عن تفسير التي جاء به مفهوم مجرى المياه الدولية .

ومما تقدم يرى الطالب بأن الإطار القانوني لمفهوم مجرى المياه الدولية هو الأكثر شمولاً ووضوحاً من التوصيفات السابقة على وفق أسس القواعد العرف الدوليين حيث أن للعراق وسوريا حقوقاً مائية مكتسبة وفي حوضي نهري دجلة والفرات خلافاً تركيا التي تمارس السيادة المطلقة في مياه النهرين تجاه العراق وسوريا، وأستمرار تركيا في تنفيذ المشاريع الإروائية والخزنية دون الرجوع الى دولتي المصب في حوضي دجلة والفرات عمل يتعارض مع مبادئ القانون الدولي والشريعة الإسلامية وعلاقات حسن الجوار وعليه كان حرياً بالدول المتشاركة في نهري دجلة والفرات أن تحذوا حذو الدول التي سبقتها ونخص بالذكر نهر النيل وأتفاقية مصر والسودان لعام ١٩٥٩م التي تُعد أنموذجاً للتعاون بين دول الحوض [١].

بعد توضيح مراحل تطور مفهوم الدولي لابد من الإشارة الى نقطة مفهوم وهي أن تركيا حسب الحقائق الجغرافية والهيدرولوجية تُعَد دولة المنبع (تركيا) لنهري دجلة والفرات فيما تعَد العراق وسوريا دولتا مصب لكلا النهرين ، إلا أن تركيا لم تعترف عملياً بدولية النهرين كما جرت الإشارة اليه من خلال إستئثارها بمياه النهرين من خلال تنفيذ العديد من المشاريع ،الإروائية والخزنية على حساب الحصص المائية ، والحقوق المكتسبة للعراق وسوريا ؛وأبرزها مشروع جنوب الأناضول (الكاب).

٢.العلاقة المائية بين تركيا ودول الجوار الغير العربي:

لقد امتثلت تركيا لقواعد القانون الدولي المنظمة للانتفاع الأنهار الدولية من خلال إبرامها اتفاقيات مع دول خارج حوضي دجلة والفرات [٢] كما مبين أدناه:

أ: المعاهدة التركية – اليونانية في ١٩٣٤/٦/٣٠م التي تتناول تنظيم الانتفاع بنهر ماريزا – أمبيروس وتقضي بأنشاء سدين في الأراضي التركية.

ب: المعاهدة التركية – اليونانية في ١٩٣٥/٦/٣٠م والتي تقضي أن يقوم كل طرف بتقديم دراسة فنية عن مشاريعه للطرف الآخر.

ت: معاهدة تركيا مع الاتحاد السوفيتي (السابق) في ١٩٣٧/١/٧م التي تتضمن الانتفاع بمياه نهر الأراكسي الحدودي بين الدولتين.

ث: المعاهدة التركية – البلغاريا في ١٩٦٨/١٠/٢٣م والتي تتضمن تحديد الإنشاءات والأعمال الممكن أقامتها على الأنهار التي تجتاز الدولتين(العراق وسوريا) كما يتعهد بموجبها الجانبان بعدم التسبب بأية أضرار لكل الدولتين نتيجة إقامة وتشغيل المنشآت وأدخلت هذه الاتفاقية حيز التطبيق في ١٩٧١/١/٢٦م.

لذا يرى الطالب الأزدواجية التي تتعامل بها تركيا مع دول الجوار الجغرافي العربي وبين دول الجوار الجغرافي الغير العربي حول الانهار الدولية المشتركة حيث نلاحظ أن تركيا تلتزم بكل الاتفاقيات بينها وبين اليونان وبلغاريا والاتحاد السوفيتي (السابق) وبنفس الالتركية لا تلتزم بالاتفاقيات والبروتوكولات واللقاءات الثلاثية المشتركة مع العراق وسوريا ، والسبب في ذلك من وجهة نظر الطالب هي رغبة تركيا لإستخدام المياه كورقة ضغط سياسية تجاه العراق وسوريا لأغراض أهداف أستراتيجية مستقبلية في المنطقة ولأخذ بعد جيبولوتيكي في المنطقة مستغلة الأوضاع السياسية غير المستقرة كالعراق و سوريا و رغبتها بالانضمام للاتحاد الأوربي.

فضلاً عن ذلك فأن موضوع المياه يحظى باهتمام عالمي ويقابله اهتمام عربي من لدن دول الجوار العربي كالعراق وسوريا ، لاسيما أن هناك ضعف بارز في الدور العربي الذي تلعبه جامعة الدول العربية بسعيها لحل المشاكل العالقة في موضوع المياه وهذا يتطلب تفعيل دور المياه الدبلوماسية المائية للضغط على الجانب التركي للتوصل لاتفاقيات شارعة وملزمة لتقاسم مياه نهري دجلة والفرات بما يتلائم مع الزيادة السكانية والظروف المناخية ومتغيراتها [١].

- موقف دول حوض نهر دجلة والفرات من القواعد القانونية للأنهار الدولية:

١- موقف تركيا:

تعمل تركيا على استغلال مياه نهر دجلة داخل أراضيها بشكل كبير من خلال إقامة المشاريع الأروائية التي تم انجاز البعض منها والبعض الاخر قيد التنفيذ والبعض مخطط له المستقبل ، دون الأخذ بنظر الأعتبار حقوق العراق المائية والسبب الذي دفع تركيا على ذلك هو إنعاش الأقتصاد في البلد من خلال أصلاح مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وتحديداً الجزء الجنوبي الشرقي من تركيا[٢].

وتعمل تركيا على استغلال واستثمار أضخم عدد ممكن من المياه قبل تدفقها بدول الجوار من مياه نهر دجلة مع إنكارها للاتفاقيات واللقاءات واللجان الفنية التي لم تتوصل الى نتائج إيجابية ترضي جميع الأطراف [٣].

كما ترى تركيا أن الحصص المائية المتدفقة لسوريا والعراق هي تضحية منها وليست حقوق مكتسبة لتلك الدولتين ، إذ أن تركيا تقنع نفسها بأن من حقها ممارسة السيادة المطلقة على مياه نهر دجلة والفرات كما جاء في تصريح الرئيس التركي الأسبق توركت أوزال (*) (إذا كانت الثروة الطبيعية في بلدنا فلنا الحق في استعمالها بالطريقة التي نراها مناسبة وإن المياه تنبع من تركيا ولايمكن لدول المجرى الأدنى أن تعلمنا كيفية استعمال ثرواتنا وهناك منابع نفط كثيرة في الدول العربية ونحن لا نتدخل في كيفية استعمالاتها).[١]

بتاريخ ٢٣ آذار زار الرئيس التركي (الأسبق)عبدالله غول بغداد ليؤكد لوسائل الأعلام من خلال تصريحاته لأعلام بأن مياه دجلة والفرات هما حوضاً واحداً وليس حوضين كما أشار الى (استغرابه) من ربط موضوع المياه مع العراق بقضية حزب العمال الكردستاني الذي له قواعد في شمال العراق[٢]، وأضاف الى أن المياه التي تنبع من تركيا فللعراق حصة منها وأن السدود التي أقامتها تركيا لا تمثل شكوكاً لدى الجانبين العراقي والسوري وقال في نصه (أنفي وبشكل قاطع أن تكون تركيا قد ربطت قضية المياه بمسألة حزب الكردستاني لأن هذا الحوض واضح ومنطقة اقتصادية واحدة). وأكد أيضاً بأنه لا توجد مشكلة في المياه وأن المشكلة ظهرت مؤخراً بسبب عدم هطول الأمطار بشكل كاف لذلك (اضطرت) تركيا على تزويد العراق وسوريا من المياه التي خزنتها السدود في بلاده ، وقد أشار الى أن المياه كانت متوفرة خلال هذا العام للعراق وسوريا وتركيا والإطلاقات المائية منتظمة ومسيطر عليها وتسعى تركيا لتعاون اوسع وأشمل مع دول الجوار الجغرافي العربي، وفضلاً عن ما تقدم يرى الباحث أن الرؤية التركية حول مياه حوضي دجلة والفرات تتجلى بما يأتي:

١. تؤكد تركيا أن حوضي دجلة والفرات هما حوضاً واحداً ولكن الحقائق الجغرافية و(الهيدرولوجية) والفنية تشير على أنهما حوضان منفصلان ولكن تركيا تُصر على عدَ حوضي دجلة والفرات هما حوضاً واحداً وترى الحل الأمثل لمعالجة شحة المياه هو تأمين متطلبات العراق وسوريا من مياه النهرين عن طريق قيام تركيا بتحويل مجرى نهر دجلة على الفرات [٣]، إلا أن ذلك يبدو مستحيلاً من الناحية العملية لعدة أسباب من أهمها:

أ- احتمال تعرض مياه دجلة للتلوث على الرغم من أن مياه دجلة باتت تستغل في الآونة الأخيرة ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول (الكاب).

ب- قيام تركيا بتطوير وأعمار حوض دجلة والواقع ضمن أراضيها وهذا الأمر يعني عدم وجود ضمانات مستقبلية لتقليص كميات الهدر في مياهه خلال السنوات القادمة.

ت- يجب أن قضية مياه الفرات يجب أن لا تنظر لوحدها بل ينبغي مناقشة استثمار مياه النهرين في الإطار المائي الواسع [١]. لذا فأن فكرة دمج الحوضين بحوضاً واحداً جاء من الجانب التركي وهو مفهوم خاطئ من حيث المفاهيم الفنية والقانونية وإصرار تركيا على التمسك بهذا المفهوم هذا يعني استحواذ تركيا على أكبر مساحة من النهرين.

٢- تقوم تركيا بالتلاعب بكميات المياه التي تتدفق الى سوريا والعراق وتجعلها مرهونة بهطول الأمطار والظروف المناخية وفقاً لمعطيات السياسة الداخلية والخارجية التركية.

٣- أن تصريحات الرئيس التركي (الأسبق)عبدالله غول تعطي دلالة واضحة على أن السدود المقامة في تركيا تجدي نفعاً للعراق وسوريا وللدولتين حصة فيهما مما قد يعطي المشروعية لأنشائها وهي ماتتعارض مع سياسة تركيا المائية على أرض الواقع.(فيما يتعلق بالاقتراح التركي الراعي الى استخدام مصطلح المياه العابرة للحدود بسبب استخدامه في اتفاقية معقودة مؤخراً فذلك مسألة صياغة ولا يوجد اختلاف جوهري بينه وبين المصطلح الوارد بالمادة (١) من مشروع اللجنة أي مصطلح (المجرى المائي الدولي) ولا يترتب على استعمال هذا التعبير أو ذاك أية آثار قانونية) [٢].

٤-كما أن تركيا تعتبر نهر دجلة جزءاً من الحدود السورية – التركية بمسافة (٤٥-٥٠) كم وهي حقيقة ذات أبعاد جيبولوتيكية ثبتتها الحدود السياسية لتركيا وسوريا لذا يرى الباحث بأن الوصف الذي وصفته تركيا لنهر دجلة كونه عابراً للحدود هو مناورة واضحة وصريحة للتخلص من الصفة الدولية لنهر دجلة [٣].

٥-والمتتبع للمشهد المائي التركي ، يرى بان الحكومات التركية المتعاقبة تعاملت مع موضوع المياه سياسياً مع دول الجوار الجغرافي غير العربي ، أذ حسمت تركيا موضوع نهر ايفروس بينها وبين اليونان ، وسعت الى حسم ملف نهر مارنيسا بين بلغاريا واليونان ، ومن هنا يرى الطالب بأن كل قانون عند وضعه وصياغته وتطبيقاته ان يعكس مقاربة الأنصاف وروح العدالة ، فضلاً عن تأريخ العدالة المائية بين توازن القوى والتعاون الدولي مما يحتم الانتقال من الدفاع عن مصالح الضيقة الى المصالح المشتركة ، وأن يجري التعامل مع ملف المياه الدولية المشتركة كجزء محوري من منظومة حقوق الأنسان وهو مؤثر أساسي للأمن المائي . وأن تنظر الدول المتشاركة في النهر الدولي لأهمية التعامل مع المياه كمحور اجتماعي وثقافي مشترك ولا يخضع للآليات التسعيرية التي تحاول دول المنبع تطبيقه ، فضلاً عن تلك لا يجوز إعاقة تدفق المياه لدول المصب مع ضمان استدامته للأجيال الحالية والقادمة.

- موقف العراق من نهر دجلة

يعدَ العراق أن نهر دجلة هو نهر دولي كما سبق الإشارة في ذلك ، وعلى تركيا أن لاتفرض سيادتها المطلقة في التحكم بمياهه بِعده نهراً وطنياً ؛ لأن هذا يعتبر خرقآ للقانون الدولي[١].

حيث قامت الحكومة العراقية في وقت مبكر بعقد مفاوضات ثلاثية مع الدول المتشاركة (تركيا ، العراق، سوريا) لضمان الحصص المائية للدول الثلاثة بنفس الوقت تلك المعاهدات ، الأ إن هذه المحاولات جميعها لم تثمر بالتوصل الى أتفاق يضمن الحصص المائية للدول المتشاركة ، ففي عام ١٩٨٠م تم تشكيل لجان فنية مشتركة بين الدول الثلاث (تركيا والعراق وسوريا)هدفها هو التوصل الى قسمة عادلة للمياه المشتركة ، ألا هذه اللجان قد أخفقت بالتوصل الى حل يضمن ويرضي حقوق كل من العراق وسوريا وفي تلك الفترة استغلت تركيا الخلاف السياسي بين العراق وسوريا آنذاك للمماطلة بتوقيع اتفاقية واستثمرت الفجوة السياسية بين البلدين لإكمال مشاريعهما المائية على مياه حوضي دجلة والفرات . وبالرغم من قيام الجانب العراق بشكل متكرر لاستئناف عمل اللجان منذ

توقف عملها عام ١٩٩٢م علماً بأن اللجان قد عقدت ستة عشر اجتماعاً لكنها لم تتوصل الى حلول منصفة وأن موقف العراق من نهر دجلة هو موقف واضح وصريح ويتلخص بالنقاط الآتية [٢] :

أولاً: إن نهر دجلة هو نهر دولي طبقاً لمفهوم الأنهار الدولية والحقائق الجغرافية والتاريخية .
ثانياً: إن نهر دجلة هو حوض منفصل عن حوض نهر الفرات من خلال حدوده الهيدرولوجية.
ثالثاً: لم تكن لدى تركيا حسن النية بعقد أتفاق ثلاثي بينها وبين العراق وسوريا لتحقيق اقتسام عادل معقول للمياه ،حسب مفهوم الانتفاع المنصف والمعقول المستند الى قوانين والأعراف الدولية بما يضمن الحقوق المائية لدول الجوار العربي .
رابعاً: ضرورة الالتزام بالضوابط التي تتعلق بالمحافظة على البيئة النهرية ، وما يترتب عليها من أتخاذ الإجراءات التي تخص بمنع ومكافحة التلوث في المياه جراء المشاريع الإروائية لدول الجوار مع عدم أغفال الأبعاد الأيكولوجية لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية لحق الفرد بالعيش في بيئة نظيفة على المستويين المحلي والوطني .

خامساً: رفض العراق لمبدأ تسليع المياه التي تسعى تركيا لممارسة كما جاء في مشروع أنابيب السلام ومعادلته بالنفط كجانب من تثمينها الاقتصادي ، كونها ترغب لجعل تركيا (سلة خبز الشرق الأوسط) ومن خلال مشاريعها المائة والزراعية التنموية.

ومما تقدم يتضح للطالب بأن العراق وسوريا لم تحصل على حقوقها المائية من ميا ه نهري دجلة والفرات بسبب سياسة تركيا المائية ، وعدم قبولها توقيع اتفاقية شارعه مع دولتي المصب (سوريا والعراق) ، بسبب استغلالها لحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني للبلدين أعلاه ، وأقامتها المشاريع المائية العملاقة لضمان أمنها العسكري والاقتصادي واستقرارها السياسي على حساب حقوق دولتي المصب ، وأصبحت المياه أحد أبعاد الفكر الاستراتيجي التركي لبسط هيمنتها على المنطقة العربية وممارستها دوراً جيبولوتيكياً فاعلاً كما هو الحال تدخلها بالشأن السوري وملاحقتها عناصر حزب العمال الكردستاني (pkk) في شمال العراق ورغبتها الجادة لتسليع المياه.

٣ – موقف سوريا من نهر دجلة

يتفق الموقف السوري مع الموقف العراق من مياه نهر دجلة استناداً لمبادئ القانون الدولي مع الأخذ في الحسبان توفر حسن النية ونظرية المصالح المتوازية في المشاريع الأروائية والخزنية لدول الحوض المتشاطئة معها (تركيا والعراق) مستندة بذلك الى الحقوق التاريخية والطبيعية لسوريا في مياه نهر دجلة [١].

ويتركز الموقف السوري بالآتي:

أولاً: إن نهر دجلة هو نهر دولي لا يمكن مسح الصفة الدولية عنه وهي بذلك تتشاطر الرأي بدولية نهر دجلة في العراق .

ثانياً: تحديد الوارد المائي الطبيعي لنهر دجلة على أساس المعايير الجغرافية والتاريخية.

ثالثاً: تفعيل عمل اللجان الفنية الثلاثية لدراسة المشاريع المنفذة والمخطط التنفيذ لها مستقبلاً.

رابعاً: إن نهري دجلة والفرات هما حوضاً منفصلان وفقآ للاتفاقيات وقواعد القانون الدولي ، لذا فإن وجهة نظر السورية لا تتفق مع الرؤية التركية بعَدَهما حوضاً واحداً[٢].

خامساً: ترغب تركيا بمناقشة العمل بنهر الفرات قبل نهر دجلة وتأسيسي على ذلك يرى الطالب بأن الموقف التركي فيما يتعلق باستثمار نهر دجلة تتعارض مع القواعد القانونية ؛ لعَدَها أن نهر دجلة هما ليس نهران دوليان بل عابراً للحدود ومن خلال الرؤيتين العراقية والسورية وفقآ للأعراف الدولية والتشريعات القانونية والحقائق التاريخية والجغرافية ، نحو نهر دولي وإصرار تركيا بالتحكم بالسيادة الشبه مطلقة على مياه النهر دون الاعتراف بحقوق سوريا والعراق هو انتهاك واضح وصريح لقواعد القانون الدولي ، ويعتبر مخالف لعلاقات حسن الجوار مع ضرورة التوصل لاتفاق يضمن توزيع الحصص المائية بشكل عادل يرضي كل من سوريا والعراق.

- موقف دول الحوض من نهر الفرات

ينبع نهر الفرات من تركيا ويمر بكل من سوريا والعراق ويصب في شط العرب بعد التقاء بنهر دجلة لتصل المياه في النهاية الى الخليج العربية ويمكن تحديد النقاط الآتية فيما يخص نهر الفرات بالنسبة للدول الثلاث تركيا وسوريا والعراق[١]:

أ-أن نهر الفرات يمر بالدول الثلاث سوريا وتركيا والعراق.

ب-ينبع نهر الفرات من الأراضي التركية وهي في أعلى النهر لذلك ستمتلك القدرة في التحكم بمياهه.

ت-يعتمد العراق على نهر الفرات فضلاً عن نهر دجلة ولاتوجد لديه مصادر اخرى للمياه .

ث-تعتمد سوريا اعتماد كبير على مياه نهر الفرات وتعاني سوريا من مشكلة تلوث مياه نهر الفرات بسبب تداعيات المشاريع التركية.

ج-تدعي تركيا بأن مياه نهر الفرات هي عابرة للحدود وأنها مياه تركية بينما يرى الجانب السوري والجانب العراقي بأنها مياه دولية لهما حق تاريخي فيه.

ح-كانت مياه نهر الفرات تحدث الفيضانات في الدول التي تخترقها في فصلي الشتاء والربيع قبل إقامة السدود عليها. كما أن نهر الفرات بفروعه يجري في بلاد الشام وبلاد الرافدين منذ آلاف السنين وقد قامت في الدولتين حضارات قديمة منذ أيام السومريين والبابليين والكلدانيين. وكانت المشكلة عبر التاريخ هي كيفية التحكم بمياه الفيضانات أي أن المشكلة في دول الحوض لم تكن في ندرة المياه بل كان ما يفيض عن المياه هي المشكلة [٢].

لقد أستمر الحال فيما يتعلق بالنهرين حتى عام ١٩٢٣م إذ تم تقسيم أقاليم الأمبراطورية العثمانية بموجب معاهدة لوزان التي تضمنت المادة ١٠٩ منه وجوب عقد اتفاقية بين الدول الحدودية لضمان مصالح وحقوق كل دولة من الدول وتضمنت ايضا المادة الثالثة من المعاهدة الموقعة بين بريطانيا وفرنسا (دولتا الانتداب) في ديسمبر ١٩٢٣م [٣]، بإلزام سوريا بعدم البدء بإقامة مشاريع تؤثر بكميات مياه نهر الفرات التي ترد الى العراق، وفي ١٩٩٠/٤/١٦ م قامت سوريا والعراق بتوقيع أتفاقاً يقضي بتقسيم الوارد المائي السنوي بين سوريا والعرق بحيث تصل حصة سوريا ٢٢% وأيضاً حصة العراق ٥٢% من المياه [١]. ففي السبعينات والثمانينات أقامت سوريا وتركيا مشاريع على نهر

الفرات وكانت العلاقة بين سوريا وتركيا في هذه الفترة تشهد مشاكل عديدة مثل لواء الإسكندر وأكراد تركيا. إن وضع سوريا من مياه الفرات أصعب من العراق وتركيا لأن سوريا تتوسط بين تركيا والعراق من حيث الموقع ولديها مشكلة مع الدولتين في قضية المياه لان سوريا تعتمد بشكل أساسي على مياه نهر الفرات.أما العراق فيعتمد على مياه النهرين (دجلة والفرات) ومصادر العراق المائية تقع خارج حدوده وأيضا يبدو أن طبيعة العلاقات من دول الجوار تلعب دور مهم لتحقيق الامن المائي والعراق حالياً يعيش أزمة في علاقاته الخارجية مع جيرانه ، سوريا وتركيا.

تنظر تركيا في مسألة مياه الفرات ترتكز على المبررات الآتية [٢]:

أولا: إن هذه المياه عابرا للحدود تنبع من الأراضي التركية فهي مياه تركية.

ثانيا: على الرغم من سيطرة تركيا على مياه النهرين ألا أن في جنوب شرق الأناضول هنالك ٤٠% من الأراضي الصالحة للزراعة تعاني من شحة المياه ؛ ولامتصاص نقمة الأكراد ولأسباب أقتصادية وسياسية بدأت تركيا بمشاريعها في جنوب شرق الاناضول منذ عام ١٩٣٨م [٣].

ثالثاً: إقامة تركيا للمشاريع على نهر الفرات هي كانت السبب في خلق المشاكل للعراق وليس سوريا. كما أن المملكة العربية السعودية هي ليست من الدول المتشاطئة على نهر الفرات ولكن بعد اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية لأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧م أصبحت بموجب المادة الثانية من الاتفاقية إحدى دول الحوض وذلك لأن السعودية تشارك ب٦٦٠٠٠كم٢ من مساحة حوض نهر الفرات الجوفي.

المصادر والمراجع

ـــ (*)الـرئيس توركـت اوزال... هـو الـرئيس المـدني الثـامن للجمهوريـة التركيـة ، ورئـيس وزراء لهـا ولـد فـي ١٣ تشـرين الأول ١٩٢٧ فـي مدينـة ملاطيـا الواقعـة شـرقي تركيـا ،تخـرج بصـفة مهنـدس كهربـاء مـن جامعـة اسـطنبول التقنيـة عـام ١٩٥٠ م ثـم غـادر الـى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مـابين عـامي ١٩٥٢-١٩٥٤ لكـي يتخصـص فـي مجـال الاقتصـاد والهندسـة وقـد قـدم أوزال دراسـة ميدانيـة إلـى المـؤتمر الـدولي لاسـتثمار المـوارد المائيـة مـن أجـل السـلام تنـاول فيهـا حـوض الفـرات فـي تركيـا وأهميـة مشـروع جنـوب شـرق الأناضـول وتـوفي فـي عـام ١٩٩٣... للمزيـد مـن التفاصـيل ينظـر _ العباسـي ، ريـان ذنـون ، مشـروع جنـوب شـرق الأناضـول وتـأثيره فـي العلاقـات العربيـة – التركيـة ، أطروحـة دكتـوراه (غيـر منشـورة)، كليـة التربية ، جامعة الموصل ، آب ٢٠٠٤ ، ص٦٣ ص٦٤.

(١) Kliot ,water Resoureces and Conflict in The Middle East, 1995, pp.116-117.

ـــ ابـو العـلا، محمـد ، مشـكلات الميـاه فـي الشـرق الأوسـط ، القـاهرة ، دار المعـارف ، ١٩٩٤ ، ص٢٦.

التميمي ، مصدر سابق ، ص١٠٧.

التميمي، مصدر سابق ، ص١٠٥.

الجـار الله ، عبـدالعزيز ، الحـدود الشـمالية الأسـتثمار القـادم ، جريـدة الريـاض العـدد ١٤٢٠٣ ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٧.

الجـومرد ، عـامر عبـدالفتاح ، الانهـار فـي العلاقـات الدوليـة ، ورقـة بحثيـة قـدمت فـي مـؤتمر وتقـع المـوارد المائيـة فـي العـراق (الشـحة وألأسـتغلال) ، ٢٠١١ ، قسـم هندسـة المـوارد المائيـة ، كلية الهندسة ، جامعة الموصل ، ص٢٠١.

حامد سلطان ، القانون الدولي العام في وقت السلم ،القاهرة ، ط١ ،١٩٧٢ ، ص٤٩٩.

الخشـاب ، وفيـق ، الإطـار الـدولي للمـوارد المائيـة فـي العـراق ، مجلـة الأسـتاذ ، كليـة التربيـة ، مجلد ١٥ ، مطبعة الحكومة ، ط١ ، بغداد ، ١٩٦٨ ، ص٤٠٨.

الخيرو ، عز الدين ، الفرات في ظل قواد القانون الدولي ،مصدر سابق ، ص٩.

الخيرو ، عز الدين ، الفرات والقانون الدولي ، منشورات وزارة الإعلام العراقية رقم (٦٥) ، دار الحرية للطباعة والنشر ، بغداد ،١٩٧٦،ط١، ص٢٥٧.
الخيرو ، مصدر سابق ، ص١١.

الخيرو ، مصدر سابق، ص١٧٧.

الراوي ، إبراهيم جابر ، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية _ الإيرانية.

الربيعي ، صاحب ، القانون الدولي وأوجه الاختلاف حول مياه الشرق الأوسط ، دمشق، ط١ ،٢٠٠١، ص١٠١.

روبنس ، فيليب ، تركيا والشرق الأوسط ، ترجمة ميخائيل نجم خوري ، ط١ ، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ، ط١ ، ١٩٩٣ ، ص١١٦.

سالم الياس ، مصدر سابق ، ص١٨.\
سامي مخيمر وخالد حجازي ، أزمة المياه في المنطقة العربية ، الحقائق والبدائل ، الكوين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، ١٩٩٦ ، ص٢٨.

طوشن ، حاقان ، مشكلة المياه في المنطقة وجهة نظر تركية ، ورقة قدمت الى مؤتمر المياه في الشرق الأوسط (ندوة) ، بيروت ، ط١ ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ١٩٩٤ ، ص٢٦٢ – ص٢٦٣.

العادلي ، صبحي، أحمد زهير ، النهر الدولي، المفهوم والواقع في بعض المشرق العربي ، ط١ ،٢٠٠٧ ، ص١٥.

العادلي ، مصدر سابق ، ص٣١٩ .

العادلي ، مصدر سابق ، ص٣٩٠.

العادلي ، مصدر سابق ، ص٣٩٤ ص ٣٩٥.

العادلي ، مصدر سابق ، ص٣٩٤.

العادلي ، مصدر نفسه ، ص٣٨٩.

العادلي ،مصدر سابق، ص٣٨٨.
العبيدي ، قيس حمادي ، الانهار في العلاقات الدولية (نهري دجلة والفرات "أنموذجاً") ، محاضرة بتاريخ ١٣|٦|٢٠٢٠ وعلى منصة الألكترونية ، المجلس العربي للاكاد يمين والكفاءات. علي ، كمال زيد ، ألأشارف والتخطيط والتنسيق في : شاهين ، ممدوح ، تقييم الموارد المائية في الوطن العربي ، دمشق ، مركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ، مكتب اليونسكو الأقليمي للعلوم والتكنولوجيا للدول العربية ، المعهد الدولي لهندسة الهيدروليكا والبيئية ، ١٩٨٨، ص١٢٧.

قسمة المياه في القانون الدولي : حقائق بشأن المياه المشتركة مع العراق ، إعداد: وزارة الخارجية ووزارة الري العراقية ، بغداد ، ط١، ١٩٩٩ ، ص١١.

المصدر نفسه ، ص ١٧٨ ص٢٦٣ ص٢٩٦.

المصدر نفسه ، ص٢٩٢.

المصدر نفسه ، ص٣٩٠.

مقالة بعنوان المياه المشتركة مع تركيا ، كتبها جمال لطيف رشيد ، وزير الموارد المائية العراقي في ٢ كانون الأول ٢٠٠٨ وينظر :www.almadapaper.com.

المنصور ، عبدالعزيز شحادة ، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، بيروت ، ٢٠٠٠، ص١٥١ ص١٥٢.

مهدي ، أسامة ، خلال لقاء صحفي مع الرئيس التركي عبدالله غل ... للمزيد من التفاصيل ينظر :_مقالة بعنوان (لاتحرم العراق وسوريا من المياه) موقع إيلاف الإلكتروني www.Ilaaf.com، منشور بتاريخ ١١ نيسان ٢٠٠٩.

النعيمي، زياد عبدالوهاب ، التعاون الأقليمي المائي بين الدول المتشاطئة وفق أحكام القانون الدولي ، ورقة بحثية قدمت في مؤتمر الموارد المائية في العراق (الشحة والاستغلال) ، ٢٠١١، قسم هندسة الموارد المائية ، ص٦٢.

وزارة الزراعة والري العراقية ، الموارد المائية في العراق ، الواقع والمستقبل في ضوء مشاريع دول أعالي النهر ، ١٩٩٢ ، ص٤٠٥.

ملخص عربي

يهتم الرجال المعتمدون والباحثون كثيراً بالنهر الدولي ، ويمكن ملاحظة أهميته في المناطق الجافة وشبه الجافة . تعتبر سوريا والعراق من أجزاء البلاد التي تقع في مثل هذا الطقس بسبب الأمطار التي تهطل في أراضيهم . وحظيت مصادر المياه بأهتمام كبير وخصائصها المميزة بين المصادر الطبيعية الأخرى لما لها من أستخدامات مختلفة في أنشطة الحياة اليومية . وقد أهتم السياسيون بموضوع مشاريع المياه والري ، بسبب مشكلة المياه والأزمات الناتجة عن ذلك ، أزمتا المياه في

النهرين – دجلة والفرات – وأنعكاساتها على الامن المائي كانت مهملة في الماضي ، لأن الباحثين لم يتعاملوا مع المشكلة من وجهة نظر سياسية ، مما دفع الطالب إلى أعطاء هذه المشكلة .

الكثير من الإهتمام لأهميتها السياسية والأقتصادية؛ في دراسة السياسة المائية الإيرانية التي تعاملت مع مجاري المياه العراقية الآتية من إيران وتدخل العراق ، ومشروع الري الذي تنوي هذه الدول تحقيقه ؛ مما يفسر سبب دمار مشاريع الذي سيحدث في العراق وسوريا .

لذلك وجد الطالب أنه من الضروري دراسة الوضع القانوني لهذين النهرين وفق قواعد القوانين الدولية والمعالجات الدولية المتعلقة بالأنهار الدولية التي تعطي حق أستعمال المياه للدول التي يوجد فيها هذان النهرين .تنوي إيران تصدير مياهها نحو الخليج العربي ، من أجل الحصول على جذور مهمة في هذه المنطقة بعد الأحتلال الأمريكي للعراق . وتحاول أيقاف النفوذ الأمريكي في دول الخليج العربي قبل الأحتلال الأمركي لها . كما تحاول تركيا تحقيق أهدافها السياسية والأقتصادية والأستراتيجية من خلال سياسة مائية في هذين النهرين ، وتتمنى أن يكون لها دور كبير في هذه المنطقة وتجبر العراق وسوريا على اتباع سياستها في هذا المجال ، من خلال إقامة العديد من الري مشاريع على هذين النهرين مثل مشروع (مشروع شرق الاناضول) ومشروع (اليسو) وتجاهل حق العراق سوريا في هذه المياه . علاوه على ذلك فإن تركيا تحاول أن تجعل مشروع تعاون في الري بين إسرائيل وبينها ضد العراق وسوريا ، وهذه المشاريع يكون لها أثر سيء على العراق وسوريا .

أن السياسة المائية لإيران في جنوب العراق ، ومنطقة الاهوار ، ومن خلال السياسة المائية لإيران في جنوب العراق ، وحدث مثل هذا الأجراءات عندما كانت مياه (نهر الكارون) بأتجاه أراضي إيران بدلاً من أتجاهها الطبيعي نحو العراق والأنهار الأخرى التي تغذي هور الحوازة . ويؤثر هذا العمل على الحياة اليومية لأهالي الجنوب في العراق ، وخاصة في صيد الأسماك هناك ، كما تأثرت سوريا من الساسية التركية من خلال مشاريع الري التي أقيمت على نهر الفرات وكان لهذا الإجراء الاثر السيئ في الحياة اليومية للشعب السوري على ضفاف الانهار وهذا الإجراء يطلب من سوريا والعراق الوقوف . ضد هذا المشروع التدميري وإلزام تركيا بتزويد سوريا والعراق بأجزاء من المياه التي أجاز قانون المياه الدولي لهذين البلدين الحصول عليها .

Stages of development of the concept of the International River for Tigris and Euphrates basins the

By

Mustafa Qays Hummadi

Prof.Dr.Abdul Raziq Al-Koumi

Head Of the Department of Natural Geography and Geographic information Systems Faculty Of Arts -Tanta University

Dr.Eid Nagy Shalby

Professor of political geography , Geography department.

Faculty Of Arts -Tanta University

Abstract:

The authorized men and the researchers pay much attention to the international river, and its importance can be seen in the dried and semi-dried areas. Syria and Iraq are considered parts of the countries that are situated in a weather like this, because the rains that happen in their lands.

The sources of the water had been paid much attention and special characteristics among the other natural sources because of its various usages in the daily life activities.

The subject of the water and irrigation projects had been taken care of by politicians, because the water problem and the crises that result from that.

The water crises in the two rivers -Tigris and Euphrates- and their reflections on the water security had been neglected in the past, because the researchers did not deal with problem from the political points of view, the point attracted the researcher to pay this problem much attention for its political economic importance.

The study of the water policy of the states that situated on the pangs of Tigris and Euphrates reveres, and the Iranian water policy that dealt with Iraqi streams that come from Iran and enter Iraq, and the project of irrigation that these state intend to fulfill them explain the distraction that these project will occur in Iraq and Syria.

So, the researcher found that it is in necessary to study the lawful situation of these two rivers, according to the rules of the international laws, and the international treatments that related to the international rivers, that give quarante to the states that these two rivers -Al Rafidain rivers- pass through there lands.

Iran intends to export its water towards the state of the Arab gulf, in order obtain and important root in this area after the American occupation for Iraq.

And it tries to stop the American influence in the state of the Arab gulf's and Iran tries to take the place of the Iraq in the Arab gulf before the American occupation to it.

Keyworda: Tigris and Euphrates basins , International River, Water resources, Degla river ,Euphrates River